جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / المرحلة :دكتوراه

المادة :تخصصية /تاريخ العراق

عنوان المحاضرة

الاوضاع الاجتماعية في العراق ابان العهد الملكي (1921-1958)

ا.د.ابتسام حمود محمد

اولاً: الاوضاع الاجتماعية في العراق (1939-1921)

كانت سمات النظام الاجتماعي السائد في العراق بعد تشكيل الدولة العراقية عام 1921 إمتداد لسمات المجتمع في العهد العثماني فقد تكون المجتمع العراقيمن ثلاثة أقسام هم : سكان المدينة، و سكان القرى والأرياف من العشائر المستقرة، و البدو و هم من العشائر الرحالة ، إلا إن الوضع الاجتماعي قد تطور مقارنة بالسنوات السابقة بسبب الإجراءات المتخذة من السلطات الحكومية لتوطين العشائر الرحالة ، وتأمين الأراضي الزراعية فضلا عن الهجرة من قبل سكان الريف إلى المدن والتي أدت إلى تحولات اجتماعية واقتصادية مست العديد من أنماط الحياة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة، فيما تحولت المدن الرئيسة منها مثل بغداد والموصل والبصرة إلى قوة مؤثرة في المجتمع ، ومع وضع أسس الدولة العراقية الحديثة ، وترسيخ السلطة المركزية أزداد عدد السكان في العراق وصاروا يكسبون عيشهم في المدن الكبيرة والصغيرة بممارسة الأنشطة التجارية والصناعية و المهن ، فظهرت الطبقة العالمة التي كانت لها دورًا في زيادة النمو في مجال القطاع الصناعي مع تطور الصناعة الوطنية و ارتفع عدد العمال شركات النفط العالمة بصورة متزايدة وبدا عمال يدركون واقعهم، ودورهم في التأثير على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، وفيما يتعلق بالمرأة و بدورها، فعلى الرغم من مشاركتها في الحياة العامة للمجتمع، وممارستها للمهن والوظائف و اعتبارها موضع اعتزاز المجتمع فكانت منهن المدرسة و الطبيبة والممرضة والشاعرة و الكاتبة و الفلاحة و العالمة إلا إن المرأة العراقية لم تسهم كثيرًا في المجال السياسي ، لان القانون الاساسي العراقي لم يعترف بأي حق لها في هذا المجال، بغض النظر عن مستواها الثقافي او العلمي فحرمت المرأة من الاشتراك في الحياة البرلمانية ، ومن حق الانتخاب ويبدو أن ذلك كان طبيعيا جدا مع واقع المجتمع وتكوينه وطبيعة تقاليده .

اما بالنسبة للتعليم فقد حظي باهتمام بالغ لأنه اساس تقدم كل مجتمعفتم انشاء جامعة آل البيت عام ١٩٢٢ في عهد الملك فيصل والذي وضع حجر الاساس بيده ، وكان الهدف من إنشائها العمل على تقارب وجهات النظر بين المذاهب الاسلامية وبعد انجازها امر وزارة الاوقاف تأليف لجنة من المختصين لوضع نظام للجامعة على طريقة حديثة ، وعلى الرغم من كل ذلك فأن ما تحقق للعراق في مجال التعليم في عهد الملك فيصل كان اقل من الطموح.

هنالك تطورات كثيرة طرأت على الحياة الاجتماعية في العراق نتيجة ازدياد احتكاك العراق بالغرب على أثر الأحتلال البريطاني له وتسهيل طرق المواصلات وتوسيع نطاق الاتصال التجاري والثقافي ورحلات كثيرة من العراقيين إلى الغرب الدراسة أو السياحة ، ظهر هذا التطور من الناحيتين المادية والمعنوية في الناحية المادية يظهر أثر هذا التطور في استعمال الزي الأوربي واقتباس كثير من تقاليد الغرب في عمران المدن وطراز المعيشة ،

وفتحت طرق واسعة معبدة في كثير من مدن العراق غرس جانباها بالأشجار وأسست مشاريع الماء والكهرباء وغير ذلك من مظاهر المدنية الحديثة ، أضافة الى ذلك اقتباس الطراز الغربي الحديث في البناء وتحسين وسائل الري وفتح الجداول وتنظيم طرق المواصلات وغير ذلك من مثل تأسيس النوادي ودورالسينما والاقبال عليها ، اما التطورات المعنوية الفكرية فتتمثل في انتشار المدارس للبنين والبنات في المدن ورواج الصحف والنشرات والمجلات والاقبال على مطالعتهاوتغيير وجهة نظر الشباب وحتى بعض الشيوخ في الحياة اذ اصبحوا لايطيقون الخضوع للعادات القديمة

ثانيًا: الاوضاع الاجتماعية من بداية الحرب العالمية الثانية الى سقوط الحكم الملكي(1939-1958)

لم يكن العراق بمعزل عن انعكاسات الحرب العالمية الثانية بسبب موقعها الجغرافي ومواردن النفطية ، إذ ارتفعت اسعار المواد الغذائية والانشائية وكساد الاسواق وأزمة التموين الذي انعكس على الأوضاع الاجتماعيةفقد عانت الطبقات الفقيرة من مشكلة الخبزوكيفية الحصول عليه ، وتجمع الناس امام المخابز الذين كانوا يشكون من وجود حالات التلاعب بالأوزان ، وإزاء ارتفاع حدة مشكلة الخبز اتخذت الحكومة بعض التدابير للتخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة عن طريق أقامةمشروع إنشاء أفران حكومية للصمون لتهيئة كميات كبيرة وبيعه للأهالي بكلفته الاعتيادية .

أما عن اوضاع التعليم فأن انخفاض الدخل والمستوى المعاشي للمواطنين ولا سيما الطبقات الفقرة أدى إلى انتقال أبناء تلك الطبقات من صفوف الدراسة إلى امتهان مختلف الحرف والأعمال ولاسيما في القرى والمدن البعيدة ولم تكن إجراءات وزارة الداخلية لجمع التبرعات في بعض الاقضية و النواحي لتتفق مع الحد الأدنى المطلوب لمعالجة حالات التسرب من الدراسة فالمبالغ التي جمعت لهذا الغرض كانت قليلة و متواضعة ولم تكن لتشمل جميع الطلاب الفقراء ، كذلك تأثر القطاع الصحي بأزدياد معدل الإصابة بالإمراض المعدية والسارية ولا سيما مرض التيفوئيد و الملاريا و الجدري و التراخوما، وزيادة حوادث السرقة والسطو وقد استأثر هذا الموضوع باهتمام السلطات الحكومية ومتابعة المسؤولين عن الأمن و النظام لذا فان وزارة الداخلية العراقية كانت تطلب من المفتشين الإداريين تقديم تقاريرهم عن معدلات حوادث السرقة في المناطق المشمولة بالتفتيش الإداري ولا سيما أن الصحف اليومية أخذت تنشر حوادث السرقة والسطو على صفحاتها .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أزدادت الهجرة من الريف الى المدن وذلك لتوفر فرص العمل لكن تلك الهجرة المتواصله ادت الى زيادة البطالة في المدن إذ إن احصاء السكان لسنة ١٩٤٧ افضى الى ان مدن بغداد والبصرة وكركوك قد حصلت على عدد كبير من المهاجرين اليها من المحافظات الأخرى ، وهكذا وجدت الحكومة نفسها ازاء مشكلة من اخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العراق الا وهي تفاقم البطالة العامة وعجز الحكومة عن تحقيق الحد الأدنى للتشغيل سواء في المدينة ام الريف خلال المدة من نهاية الحرب الى سقوط الملكية والتي شرعت فيها بتنفيذ خطط مجلس الاعمار أي انه لم يستطع أن يحقق واحدا من أهم أهدافها الاجتماعية التي تقضي بتوفير فرص العمل للقادرين عليه

نتائج وفي ضوء ذلك كانت للهجرة نتائج كثيرة اهمها زيادة عدد الشباب المهيئ للعمل في المدينة جلهم من الذكور غير المتزوجين او المتزوجين الذين تركوا اهلهم وزوجاتهم في الريف مما هيأ للاناث في المدينة فرصا مواتية للزواج ، اما في الريف فقد اختل التوازن الاجتماعي بارتفاع عدد الاناث على عدد الذكور مما ادى الى قلة فرص الزواج لكن عادة تعدد الزوجات حققت آثارها فضلا عما أحدثه التفاوت في السن بين الأزواج من مشاكل اجتماعية من الناحية الأخرى اتسم الريف بالجمود وذلك لأن السمة الغالبة لسكانها كان من كبار السن المحافظين على التقاليد المتعارف عليها .

يعد قطاع التعليم من اهم القطاعات التي انعكست عليها تلك التطورات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية باتجاه اصلاح التعليم وانقاذه من التبعية للغرب فالقوى الوطنية والقومية صار مسلحًا بالعلم وقادر على تحريك المجتمع وقيادته نحو الافضل و اعداد المهنيين والعمال المهرة لتطوير الصناعة ، لذا فقد ظل تطور هذا القطاع يجري ببطء شديد وفي حدود ضيقة جدا في جميع مراحله، الا ان زيادة موارد النفط في الخمسينات وتزايد الضغوط ادت الى اهتمام أكثر بالتعليم ،فأزدادت اعداد المدارس والطلاب ،وبدأ التفكير بتأسيس جامعة في العراق واخذ المعنيون بالتعليم يعملون على اخراج مشروع الجامعة من نطاق الدراسة والبحث الى نطاق التطبيق والتأسيس لاسيما بعد أن توسع التعليم وتوقف ارسال البعثات الدراسية الى خارج العراق وتم تأسيس جامعة بغداد عام ١٩٥٦ .

أما عن الجانب الصحي فكانت المشاكل الصحية في العراق متعددة الجوانب ، فاغلب الشعب كان يجهل ابسط القواعد الصحية، ومناخ العراق القاري وصيفه الطويل وانخفاض الأرض في وسطه وجنوبه وكثرة الرطوبة والمستنقعات والاهوار وتدهور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لم تساعد على أن يحيا الخدمات الشعب حياة صحية مناسبة ففي العاصمة بغداد التي تتوفر فيها الخدمات أكثر من المدن الأخرى كانت شوارعها مليئة بالأتربة والقاذورات وفي الشتاء تجد معظمها امتلأت بالمياه الاسنة ، فسكان العراق خلال الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٨ كانوا يعانون من عدم توفر ابسط مادة غذائية وهي الخبز وكان مستوى دخل غالبية السكان دون الحد الذي يستطيعون معه القيام بما يمليه للعلم وقوانين الصحة ، لكن بعد زيادة موارد العراق النفطية اخذت وسائل الصحة بالتحسن فارتفع عدد المستشفيات من ٤٢ مستشفى و٢٣٥ مستوصف عام ١٩٤٣ الى١١٧ مستشفى و ٤٥٣ مستوصف عام ١٩٥٦ ، وارتفعت ميزانية الصحة من مليون دينار عام١٩٤٥ الى ٥,٢ ملايين دينارعام ١٩٥٨، أما المستشفيات الخصوصية فقد نظمت لاول مرة بالنظام رقم 1 لسنة ١٩٣٧ حيث اقدم الراغبون من الأطباء الماذونين على ممارسه الطب تأسيس وادارة مستشفيات اهلية في بغداد وفي بعض المدن الأخرى واصبح عدد المستشفيات الاهلية في سنة ١٩٥٨ ١٨ مستشفى وبلغ عدد اسرتها ٤٤٥ سريراً وجرت عده محاولات للنهوض بالواقع الصحي بعد تشكيل وزارة الصحة الا انها كانت محدودة الاثر ، وتم تأسيس العبادات المركزية عمل فيها عدد من الأطباء باختصاصات متعددة مزودة بمختبر واشعة وصيدلية ، وتم فتح واحدة في الكرخ واخرى في منطقة الكيلاني في الرصافة وثالثة للاطفال، وكذلك تم انشاء مستشفي سيار لخدمة القرى والقبائل الرحالة في اماكن وجودهم، وجهز هذا المستشفى بالعدد والتجهيزات من اطباء وممرضات وادوية واسرة للرجال والنساء وغرفة عمليات

وصيدلية وتعقيم ومطبخ وغيرها ، اما المستشفيات غير الحكومية فكان من بينها مستشفيات شركة النفط ومستشفيات السكك والميناء والشرطة حيث قدمت خدماتها الصحية لمنتسبيها، ومما لاشك فيه أن تطور الصحة ادى الى تقليل الوفيات وخاصة بين الاطفال ومن ثم زيادة عدد السكان .